أسس التنمية المستدامة في ليبيا

Foundation of sustainable development in Libya

د. عائشة عبد السلام العالم[1] ، أ. خالد مصطفى زوبي[2]

[1]جامعة بنغازي، ليبيا dr.alalem2011@yahoo.com
[2]جامعة النجم الساطع، ليبيا zobi1512@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الورقةإلى تحليل بعض المؤشرات المختلفة للتنمية المستدامة في ليبيا، ومعرفة مدى التقدم المحرز ومدى الإخفاق في تبني مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها لإعطاء صورة أو إشارة لمدى نجاعة الخطط وما واجهها من عراقيل من اجل بلوغ الاهداف المطلوبة، وتوصلت الورقة إلى أن ليبيا خلال مسيرتها التنموية لم تتبنى مفهوم التنمية المستدامة في استراتيجياتها وخططها إلا بشكل ضئيل، فالنتائج التنموية في ليبيا مازالت دون المستوى في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبسبب الظروف التي تمر بها ليبيا الأن من عدم الاستقرار، إضافة إلى تقلبات اسعار النفط، والذي يعتمد عليه في تمويل خطط التنمية، نتوقع حدوث المزيد من التدهور في اغلب هذه المؤشرات . الأمر الذي يعد ضرورياً أن تحذو ليبيا حذو الدول الأخرى في تبني المفهوم في أجندتها الوطنية وخططها المستقبلية القادمة .

كلمات مفتاحيه: التنمية المستدامة، التخطيط للتنمية، ابعاد التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة.

ABSTRACT:

The paper aims to analyze some indicators of sustainable development in Libya, to see the progress in adopting the concept of sustainable development, and its indicators in development plans. The paper concluded that Libya did not adopt the concept in its plans, as the development results are still below the required level in all economic, social and environmental aspects. Because of Libya's current instability and the volatility of global oil prices, on which it depends to finance development plans, we expect a further deterioration in most indicators, This is essential for Libya to follow the example of other countries in adopting the concept in its national agenda and future plans

Key words: sustainable development, development planning, sustainable development indicators.

المؤلف المرسل: عائشة عبد السلام العالم، **الإيميل:** dr.alalem2011@yahoo.com

1. المقدمة :

استهدفت خطط التنمية في ليبيا خلال الفترة الماضية تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، لكن هذه الخطط لم تحقق مستهدفاتها ولم تستطيع تحقيق معايير التنمية المستدامة، وهو ما تعكسه أبعاد ومؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. الأمر الذي يعد ضرورياَ أن تحذو ليبيا حذو الدول الأخرى في تبني المفهوم في أجندتها و خططها المستقبلية، خاصة أن معظم الدول صادقت علي البروتوكولات الخاصة بتغير المناخ، وتقليل الانبعاثات، الأمر الذي يتطلب اقتراح التدابير اللازمة من أجل تحقيق تنمية شاملة متوازنة تلبي شروط الاستدامة .

2. مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي: هل تبنت ليبيا خلال مسيرتها التنموية مفهوم التنمية المستدامة؟للإجابة عن هذا السؤال ينبغي الإجابة على الاسئلة الفرعية التالية :

- ما هي اسباب إخفاق خطط التنمية في ليبيا في تحقيق مستهدفاتها؟
- ما هو الوضع الراهن للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ليبيا؟

3. فرضية البحث :

- إن خطط التنمية في إن ليبيا خلال مسيرتها التنموية لم تتبنى مفهوم التنمية المستدامة في استراتيجياتها وخططها الاقتصادية.
- إن خطط التنمية في ليبيا لم تصل للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل، وهو ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4.اهداف البحث :

- التعرف على مدى واقعية تبنى مفهوم التنمية المستدامة في صياغة إستراتيجية التنمية في ليبيا،
- استخلاص بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق ظروف وشروط الاستدامة في الاقتصاد الليبي.

5. منهجية البحث :

من خلال مشكلة البحث ولتحقيق اهدافه، استخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي الوصفي لاستخلاص بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق ظروف وشروط الاستدامة في الاقتصاد الليبي .

6. مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها :

نشأ مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للنقص الملحوظ في النماذج الاقتصادية التي لم توفر قاعدة يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات. وتعتبر التنمية المستدامة قضية متعددة الأبعاد تتعدى حدود التخصص العلمي الواحد، ولا يوجد مفهوم محدد للتنمية المستدامة، ولكنه يختلف بشكل أو بأخر بين التخصصات العلمية، لكن من الممكن تحديد إطار عام لمفهومها. فالتنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة يستند مفهومها على مجموعة مرتكزات أساسية أهمها: (جلالة، 1995،ص.32)

- إن قضية التنمية المستدامة قضية عدالة بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، فالجيل الحاضر مسئول عن الوضعية التي يترك عليها الأرض والموارد الطبيعية المختلفة للأجيال القادمة، وعليه فإن قضية التنمية المستدامة هي قضية قيم أخلاقية.

- إن التنمية المستدامة تعني استخدام أكبر للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة من أجل إنتاج المزيد من السلع والخدمات لتحقيق التنمية، ولهذه النشاطات الإنتاجية، والاستهلاكية آثار سلبية بجانب آثارها الإيجابية، وهذه الآثار السلبية قد لا تتزامن في الظهور مع الآثار الإيجابية. وقد يتأخر ظهور الآثار السلبية لنشاط اقتصادي معين فترة من الزمن، عندها قد يصل التأثير السلبي إلى درجة لا يمكن معها الإصلاح أو حتى الرجوع إلى الوضع الأصلي، وإن امكن فإنه يتحقق بتكاليف مرتفعة، والتي تكون على عاتق الأجيال القادمة .
- إن التنمية المستدامة لا تهدف إلى إيقاف العمليات التنموية من خلال إيقاف التأثيرات السلبية للنشاطات المختلفة، ولكنها تعنى إيجاد توازن بين الفوائد الممكن جنيها من النشاطات الاقتصادية المختلفة وبين اثارها السلبية، بحيث يمكن المحافظة على مستوى معين من الرفاهية البشرية لأطول فترة ممكنة .

وقد تم تعريف التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك عام 1987 "إنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلي تدمير قدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها"(غنيم و ابوزنط، 2007،ص.25). وبناءً على هذه النظرة يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة، والتي تحقق المتطلبات الكمية والنوعية لتحسين الحياة البشرية، والتي تشمل البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي .

يهتم البعد الاقتصادي بما يحقق النمو بجوانبه المادية والنوعية، بمعنى يجب الاهتمام بنوعية النمو وكميته. ويجب أن لا يؤدي ذلك النمو إلى تدمير البيئة ومواردها، كما يجب أن يكون مقترنا بخلق المزيد من فرص العمل، كما أن النمو المستدام لا يؤدي إلى تركيز الثروة، وأن يكون اكثر عدالة في التوزيع بين افراد المجتمع، كما يجب أن يقوم النمو المستدام على قدرات البشر ومهاراتهم اكثر من قيامه على تكثيف استخدام الطاقة والمواد الخام. ويمكن التعرف على مدى تحقق هذا البعد من خلال المؤشرات الاقتصادية والتي منها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي اجمالي الادخار، معدل التضخم، والعديد من المؤشرات الاخرى .

ويهتم البعد الاجتماعي بما يحقق المساواة،وتكافؤ الفرص بين افراد المجتمع،وتوفير الحرية،واحترام التباينات السياسية والثقافية والاجتماعية، هذه الامور تجعل الأفراد يشعرون بالانتماء والترابط والمسئولية،ويكونون أكثر استعدادا للعمل الجماعي ولتغيير عاداتهم السلوكية تجاه الطبيعة الامر الذي يحسن نوعية البيئة،كما تؤدي كذلك إلى تحقيق مزيدا من الأمن والآمان والنمو المقترن بالعدالة من اجل تحسين نوعية الحياة البشرية. وهناك العديد من المؤشرات لقياس هذا الجانب منها معدل الفقر الوطني، نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية جيدة،نسب السكان المستلمين للرشاوي، معدل الوفيات اقل من خمس سنوات ،العمر المتوقع عند الميلاد....وغيرها .

ويهتم البعد البيئي بترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية المتجددة وغير المتجددة في العمليات الإنتاجية، والمحافظة على قدرة الأنظمة البيئية على التجدد بإعتبارها تمثل الأصول البيئية اللازمة لدعم واستمرارية الحياة. وترتبط التنمية المستدامة بالبيئة من خلال التأثيرات السلبية لعمليات الإنتاج والاستهلاك الضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية. يشمل هذا البعد العديد من المؤشرات والتي أهمها،غاز ثاني أكسيد الكربون، انبعاثات غازات البيوت الزجاجية، تركيز الملوثات في الهواء الجوي في الأماكن الحضارية، التغيرات في استعمالات الأراضي، وغيرها من المؤشرات.

7. تقييم تجربة التخطيط في ليبيا :

تم اكتشاف النفط في نهاية الخمسينيات، وبدء الإنتاج والتصدير في أوائل الستينيات من القرن الماضي، حيث وفر النفط دخلا متزايدًا مما مكن من بناء عملية التراكم الرأسمالي، وبحلول عام 1970 أصبحت ليبيا رابع دولة في العالم في إنتاج النفط الخام وأصبحت إيرادات النفط المحدد الرئيسي والوحيد للأنشطة الرئيسية الأخرى. وفي السبعينيات وضعت

استراتيجيات إنمائية طويلة الأمد ممثلة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد وضعت لها أهداف من أهمها تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تطوير ودعم قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي، وبما يلبي احتياجات الاستهلاك المحلى من ناحية، ويوفر فائضاً للتصدير من ناحية أخرى، وإعادة توزيع الدخل، ودعم قدرات أصحاب الدخل المحدود، والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الطبيعية المتاحة. ولكن في المقابل فإن معظم هذه الخطط الطموحة للتنمية، تعثرت وتعرضت للعديد من الإخفاقات، ومن أهم صور هذه الإخفاقات ما يلي :

- استمرار الاعتماد المفرط على النفط الخام، حيث يشكل 99% من الصادرات، ويعتبر المصدر الأساسي للدخل .
- الزيادة المستمرة في الاعتماد على الخارج في توفير الكثير من المستلزمات حيث تشكل الواردات أكثر من 70% من الاحتياجات الغذائية والرأسمالية .
- ارتفاع معدلات البطالة بين الكثير من الموارد وخاصةً المورد البشري .
- توقف العديد من الوحدات الإنتاجية، والوحدات الإنتاجية القائمة تعاني من ارتفاع معدلات الأعطال، وانخفاض مستوى الجودة والإنتاجية، وارتفاع معدلات التكاليف .
- الانخفاض الملحوظ في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتهالك معظم أجزاء البنية التحتية .

أما عن أسباب إخفاق التنمية في ليبيا يمكن ذكر الاتي : (الناجم، خالد المهدي، 2014، ص.56)

- الضغط الاستهلاكي، والمتمثل في الاعتماد المتزايد على الدولة من أجل توفير وظائف الاستخدام في قطاع الإدارة والمرافق العامة أو قطاع الإنتاج، وكذلك الضغط المستمر لرفع الرواتب والأجور، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لشرائح وفئات عريضة من المجتمع، بالإضافة إلي القيام بالأنفاق على كافة البرامج والأنشطة الاجتماعية.
- عدم تنوع قاعدة الموارد بسبب قلة الاستثمارات في الجهود الاستكشافية التطويرية، مثل الإنفاق العلمي على تقنيات الطاقة الشمسية والتحلية، واستغلال الموارد البحرية والخدمات السياحية.
- الاعتماد المفرط على مورد أولي ناضب وهو النفط، وإرتهان كافة البرامج التنموية بالإيرادات النفطية .
- عدم استقرار السياسات الاقتصادية وما ينتج عنها من قلق وخوف من الاستثمار في الداخل.

8. المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة في ليبيا:

تشير التنمية المستدامة إلى مجموعة واسعة من القضايا، فهي تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة، والاهتمامات بالمجالات المختلفة، ويحتاج صانعوا القرار إلى مؤشرات لمعرفة مسار التنمية المستدامة، كما تمكن هذه المؤشرات أصحاب القرار، وواضعي السياسات، من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح. وللتعرف على درجة التقدم المنجز في مجال التنمية المستدامة في ليبيا، سيتم دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وطرق قياسها، وهي محاولة لدراسة الإطار النظري الذي تم تقديمه لهذه المؤشرات، خاصة أن ليبيا خلال مسيرتها التنموية أهملت بعض الجوانب خاصة الجانب البيئي، وبسبب الظروف التي تمر بها ليبيا الأن من عدم الأستقرار، إضافة إلى تقلبات اسعار النفط عالميا نتوقع حدوث المزيد من التدهور في اغلب هذه المؤشرات. كما يجب أن ننوه إلى أنه لعدم إمكانية عرض كل المؤشرات تم إنتقاء البعض والتي توفرت عنها بعض البيانات .

1.8 مجموعة المؤشرات الاقتصادية:

المؤشر(1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر مؤشر اقتصادي يقيس مستوى إجمالي الناتج الاقتصادي نسبة إلى عدد سكان الدولة، وهو مؤشر قوي وموجز عن التنمية الاقتصادية باعتباره مؤشر وحيد التركيبة. هذا المؤشر لا يقيس مباشرة التنمية المستدامة ولكنه مقياس مهم للجوانب الاقتصادية والتنموية للتنمية المستدامة. وتعتمد عليه الكثير من المتغيرات الاقتصادية الاخرى مثل اجمالي الادخار والاستثمار. ويوضح الجدول 1 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا قد انخفض في الثمانينات والتسعينات بسبب انخفاض أسعار النفط ليصل إلي 5453 عام 2000 ،وهذا أدى إلي تخفيض مخصصات ميزانية التنمية، بالتالي انخفاض دخول السكان. لكنه ارتفع عام 2010 ليصل الى 9069 دينار بسبب زيادة أسعار النفط. لكن بسب الازمات التي تمر بها ليبيا منذ 2011 تعرض الاقتصاد الليبي، وبسب الانتاج النفطي المحدود خلال الفترة 2013- 2017 لأزمة ركود، نجم عنها انخفاضات متتالية في الناتج المحلي الحقيقي، مما اثر سلبا على نصيب الفرد من الدخل .

جدول 1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الحقيقي مليون دينار	عدد السكان	نصيب الفرد بالدينار
1973	13,248.543	2,052,372	6,455.235
1980	30,130.471	2,738,692	11,001.774
1985	24,235.625	3,315,711	7,309.330
1990	21,426.085	3,796,240	5,644.028
1995	24,308.263	4,389,829	5,537.406
2000	26,077.343	4,781,599	5,453.687
2005	43,966.098	5,208,338	8,441.438
2010	52,009.900	5,734,889	9,069.000

المصدر: مركز بحوث العلوم الاقتصادية،ص. 20

المؤشر(2)معدل التضخم: يقيس هذا المؤشر التغير في اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، ومعدل التضخم هو احد المؤشرات التي تراقبها السلطات لوضع السياسة النقدية. ويعتبر التضخم مؤشر على وجود اضطرابات في الاقتصاد، وهو عادة يقلل النمو الاقتصادي، كما أن التضخم غير المتوقع قد يؤدي إلى التخصيص الخاطئ للموارد، وبملاحظة الجدول2 نجد أن معدلات التضخم متزايدة ومتذبذبة في بعض الأحيان، ويلاحظ أن معدل التضخم مرتفع من عام 1973 وحتى عام 1985 بسبب التوسع في الانفاق العام، ثم انخفض معدل التضخم خلال الفترة من 1990 وحتى عام 1989، ثم بداء بالزيادة من عام 1990 وحتى عام 1997، بسبب الحضر الجوي، مما انتج سعر موازي للعملة الأجنبية ثم بداء ينخفض من عام 1998 وحتى عام 2010 نتيجة رفع الحضر وتصحيح سعر الصرف للدينار الليبي . لكن بعد ذلك تزايد التضخم بسرعة فقد قفز من 9.8 % عام2015 الي 25.9% خلال عام 2016 والى 28%عام 2018، بسبب ضعف العملة المحلية، وتدني انتاج النفط، وكذلك الانقسام المؤسسي ووجود وزارتين للمالية ساهم في التضخم الحاصل لان كلتا الحكومتين مولتا ميزانيتهما من خلال الإقتراض من احد المصارف المركزية، وبدرجة اقل من المصارف التجارية.

جدول2 الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة ومعدل التضخم (سنة الأساس2003)

السنوات	الرقم القياسي لنفقة المعيشة	معدل التضخم
1973	0.16720	%12.03
1980	0.28789	% 9.77
1985	0.47108	% 9.14
1990	0.57617	%11.73
1995	0.97056	%10.84
2000	1.24342	%2.89-
2005	1.04015	%2.97
2010	1.29800	%2.40

المصدر : مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2009، ص.92.

المؤشر(3) نسبة التوظف إلي عدد السكان: ويعطي معلومات عن قدرة الاقتصاد علي خلق الوظائف، وهذا المؤشر يعطي الكثير من الدول رؤية أوضح عن نسبة البطالة، وهو مؤشر وثيق العلاقة في قياس التنمية المستدامة اذا تم حسابه بشكل ثابت ومنتظم مع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويوضح الجدول3 ارتفاع نسبة التوظف في ليبيا، لكن الاقتصاد الليبي يعاني من البطالة المقنعة، وهذا يؤدي إلي انخفاض انتاجية عنصر العمل، لأن التوظيف لا يكون وفقاً لمعيار الكفاءة فالتوظف يدخل فيه العامل السياسي والاجتماعي .

جدول3 نسبة التوظف في ليبيا (1000 نسمة)

السنوات	المشتغلون في سن العمل	إجمالي عدد العاملين اقتصادياً	نسبة التوظف
1975	441868	458506	%96.87
1980	548070	568826	%96.35
1985	679607	708495	%95.92
1990	814177	872902	%93.27
1995	981424	1100956	%89.14
2000	1118424	1310824	%85.32
2006	1328236	1675880	%97.26

المصدر: مركز بحوث العلوم الاقتصادية،2009 ،ص.102.

وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخري والتي منها: نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي، إنتاجية العمل، نسبة النساء في التوظف، مستخدمي الانترنت لكل مائة نسمة، الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج، استهلاك الطاقة السنوي، نسبة مصادر الطاقة المتجددة الى إجمالي استخدام الطاقة، نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق معرضة للخطر،...وغيرها.

2.8 مجموعة المؤشرات الاجتماعية:

المؤشر(1) نسبة السكان الذين دخلهم أقل من دولار في اليوم : إن الإبتعاد عن الفقر المدقع يعتبر مقياسا مقبولا على نطاق واسع لتقدير الأداء العام للدول النامية، فالسكان الذين يكسبون اقل من دولار واحد في اليوم يعتبرون مقياس موحد للفقر المدقع في الدول النامية، ويستخدم المؤشر لمراقبة التقدم نحو تحقيق أهم الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة وهو القضاء على المجاعة والفقر المدقع. ويوفر هذا المؤشر المعلومات لمتخذي القرار ووكالات التنمية الدولية حتى تخطط وتطبق استراتيجيات تنموية لمحاربة الفقر. ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المعلومات عن الاستهلاك والدخل التي يتم الحصول عليها من خلال مسوح تجرى على العائلات التي يطلب منها الإجابة على اسئلة تفصيلية حول عاداتهم في الإنفاق وموارد الدخل . وتحسب مستويات دخل أو إنفاق الفرد كمتوسطات لإجمالي دخل أو استهلاك العائلة.

ووفقا لبيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2003 التي يوضحها جدول 4. ان الاسر الفقيرة في ليبيا بلغت حوالى 20.4% عام 1992 وانخفضت الى 13.3% عام 2003. وهذا يعني ان نسبة السكان الذين دخلهم اقل من دولار واحد في اليوم حوالي 6% وهذه النسبة تعتبر مرتفعة في بلد كبير الحجم غني بالموارد.

جدول4 نسبة السكان الذين دخلهم اقل من دولار واحد في اليوم

شريحة الدخل	العدد
الافراد دخلهم اقل من 200 دينار في السنة	89
الافراد دخلهم بين 200 - 299 دينار في السنة	289
الافراد دخلهم بين 300- 399 دينار في السنة	1315
الافراد دخلهم بين 400 – 499 دينار في السنة	2789
المجموع	4491
اجمالي الافراد	73328
نسبة السكان الذين دخلهم اقل من دولار واحد عام 2003	%6.12

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2003،ص.156.

المؤشر(2) نسبة حصة الدخل أو الاستهلاك القومي من أعلى إلى أدنى مجموعة : يبين هذا المؤشر نطاق عدم المساواة في توزيع الدخل داخل الدولة، ويعتبر عدم المساواة في توزيع الدخل او الاستهلاك، وعدم المساواة في الفرص من الامور التي لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي طويل الأجل، وهذا المؤشر معد عن طريق مقارنة الدخل أو الاستهلاك المتجمع عند أغني مجموعة تشكل خمس السكان بالدخل أو الاستهلاك المتجمع عند أفقر مجموعة تشكل خمس السكان، وحيث تكون البيانات الاصلية من مسح العائلات موجودة يمكن ان تستخدم لتحسب مباشرة الحصص من الدخل او الاستهلاك عند حمس مجموعات تمثل المجتمع ، وقد تجرى تعديلات بسبب الاختلافات المكانية في تكلفة المعيشة داخل الدولة. وبإستعراض بيانات الجدول5 يتبين ان حوالي 20% من سكان ليبيا يستحوذون على 33% من إجمالي الدخل، بينما يحصل 20% من السكان على حوالي 2.3%من إجمالي الدخل عام 2003، حيث يتبين عدم العدالة في توزيع الدخل .

جدول5 حصة الخمس الافقر والاغنى من السكان

السنوات	1992	2003
حصة الخمس الأعلى في الانفاق	--	%33.1
حصة الخمس الأدنى في الانفاق	%2.8	%2.3

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، 2008،ص.8.

: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2003،ص.45.

المؤشر(3) نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي جيدة : ويمثل مؤشر أساسي لتقييم التنمية المستدامة خاصة ما يتعلق بصحة الانسان وجودة المعيشة، وبالرغم من ارتفاع وتحسن هذه النسبة من السكان الذي يستخدمون صرف صحي في ليبيا التي وصلت إلي حوالي 99% عام 2006 كما يوضح الجدول6، غير أن جودة ونوعية هذه الخدمة لاتزال رديئة كما أن نسبة كبيرة من السكان يستخدمون آبار سوداء، مما يتسبب في الضرر للتربة والمياه الجوفية نتيجة لتسرب هذه المياه إضافة إلي عدم معالجة هذه المياه وتصريفها في البحر مما يضر بالشواطئ والثروة البحرية، وهو ما ينعكس سلباً علي الأجيال اللاحقة في الاستفادة من ثمار التنمية.

جدول 6 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي

السنة	من الشبكة العامة	بئر سوداء	بدون مجاري	مجموع الأسر التي تستخدم صرف صحي	اجمالي الأسر	النسبة المئوية
1995	298148	307141	29630	605289	634919	%95.3
1998	227156	335352	23558	562481	586039	%96
2006	396851	481631	8496	878482	886978	%99

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات، 1995، ص.37.

: الهيئة العامة للمعلومات،1998، ص.12. .

: الهيئة العامة للمعلومات، 2006،ص.259..

كما يجب ان ننوه بان هناك العديد من المؤشرات الاجتماعية الاخرى والتي منها : نسبة السكان الذين يستخدمون مصدر ماء جيد في المدن والأرياف، نسبة العائلات التي لا تحصل على الكهربا أو مصادر الطاقة الحديثة، نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب للطبخ، عدد جرائم القتل لكل مئة الف نسمة من السكان، العمر المتوقع عند الميلاد، معدل الوفيات .

3.8 مجموعة المؤشرات البيئية :

المؤشر(1) انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون: تكمن اهمية هذا المؤشر في كونه احد المؤشرات المعنية بقياس انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون، الذي له اثر كبير في التأثير على ارتفاع درجة حرارة العالم، وتبرز علاقة هذا المؤشر بالتنمية المستدامة من خلال الصلة المباشرة بين توليد الطاقة باستخدام الوقود الاحفوري (كميات الوقود المستعملة) وكمية الانبعاثات من غاز ثاني اكسيد الكربون الناجمة عن عملية احتراق الوقود وانعكاساته السلبية على البيئة، ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق تقدير انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون من بيانات مصادر الانبعاثات السنوية والتي تصدر عن وزارة الطاقة او البيئة. يوضح الجدول7 أن هذه الانبعاثات تعتبر منخفضة، لكن تأثيراتها السلبية كبيرة وهي في تزايد من سنة إلي أخرى ومعظم هذه الانبعاثات تأتي من مصادر استهلاكية كالسيارات ومحطات الكهرباء.

جدول 7 انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا

السنوات	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)	نصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون(طن متري)
2002	47832	8.7
2004	50359	8.8
2006	54510	9.2
2008	55944	9.1
2010	66075	10.5

المصدر: world bank: data. Albankaldawli.org\ indicator\en.atm.co2e.kt

المؤشر (2)المحميات الطبيعية كنسبة من الإقليم البيئي ككل: يعرف على انه نسبة المناطق المحمية من إجمالي مساحة اليابسة، وتعد نسبة المحميات اليابسة كنسبة من مساحة البلد الإجمالية صغيرة، لأن جل مساحة ليبيا صحراء، إضافة الى ان الدولة لم تعطي اهمية للمحميات الطبيعية، كما لم تتعاون مع المنظمات الدولية للمساعدة في إنشاء هذه المحميات، لما لها من أثر في حماية التنوع الأحيائي للكائنات الحية، بما يعود بالنفع على الجميع محليا أو دوليا، سواء للجيل الحالي أو الجيل القادم. والجدول8 يوضح أن نسبة المحميات تشكل 0.1% من مساحة ليبيا، وهي نسبة ثابتة من عام 2000 وحتى عام 2010، كما تعد نسبة منخفضة لقلة اهتمام الدولة بهذه المحميات، وعدم إدراجها في أولوياتها وبرامجها الوطنية والبيئية .

جدول8 المحميات الطبيعية كنسبة من مساحة ليبيا الإجمالية

السنوات	مساحة المحميات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
2002	%0.1
2004	%0.1
2006	%0.1
2008	%0.1
2010	%0.1

المصدر :world bank: data. Albankaldawli.org \ indicator\er.ptd.tot.zs

المؤشر(3) التغيرات في استعمالات الأراضي : يوضح هذا المؤشر التغير في استعمالات الأراضي داخل الدولة مع مرور الزمن وتكمن علاقته مع التنمية المستدامة في أهمية المعلومات والبيانات عن استعمالات الأراضي لتسهيل التخطيط للاستخدام المستدام للأراضي. وفي ليبيا يلاحظ أن الاجراءت في حماية الأراضي الزراعية من التصحر ضعيفة ومؤقتة وغير مستمرة ، كمصدات الرياح ، ومشاريع التشجير ، وخاصة أن ليبيا دولة صحراوية مهددة بالتصحر. فالأراضي الرعوية المصابة بالتصحر كما بالجدول 9 تشكل حوالي 80% نتيجة الرعي والتي تعد أهم مشاكل التنمية المستدامة في الدول النامية ، وبلغت الأراضي البعلية المتصحرة حوالي 24% كما بالجدول10

جدول 9 الأراضي الرعوية المهددة بالتصحر (بالألف هكتار)

اجمالي مساحة الرعي	اراضي طفيفة التصحر	معتدلة	شديدة	شديدة جداً	الاجمالي بما فيها المعتدل	نسبة التصحر
17171	3472	1700	11800	200	13700	%80

المصدر: مركز البحوث الاقتصادية، 2010،ص.155.

جدول 10 الاراضي الزراعية المروية المهددة بالتصحر (بالألف هكتار)

اجمالي الاراضي المروية	اراضي طفيفة التصحر	معتدلة	شديدة	شديدة جداً	الاجمالي بما فيها المعتدل	نسبة التصحر
234	179	50	5	0	55	%24

المصدر: مركز البحوث الاقتصادية، 2010، ص.155.

9.مناقشة:

من خلال العرض السابق تم إسقاط مؤشرات التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة على الاقتصاد الليبي، بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما هو متاح من بيانات، وبتحليل هذه المؤشرات اتضح الأتي :

- إن ليبيا لم تصل للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل. وهو ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- بسب تقلب اسعار النفط فإن التقدم المحقق في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كان تقدم مؤقت ولم يكتب له الاستمرار.
- الأهداف الاجتماعية المحققة وعلى رأسها المساواة الاجتماعية بين الليبيين تحققت عند مستوى دخل منخفض .
- ليبيا خلال مسيرتها التنموية اهتمت بالمؤشرات الكمية ولكنها اهملت الجودة النوعية لهذه المؤشرات .
- تعتمد ليبيا على النفط الخام في تمويل برامج التنمية، وهو مورد ناضب، وغير متجدد وغير صديق للبيئة ويساهم في تلوث الهواء والماء،مما يسهم في زيادة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري .

10.خاتمة :

من خلال العرض والمناقشة التي تمت خلال البحث نوصي بالتالي:

- اعتماد لجنة خاصة للتنمية المستدامة وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعنى بإعداد مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة، وتطويرها، ومتابعة التطور المنجز في هذه المؤشرات .
- متابعة مؤشرات التنمية المستدامة التي تنشرها المؤسسات الدولية ، وقياسها في ليبيا .
- دمج اهداف التنمية المستدامة في الخطط التنموية والمشروعات الإستراتيجية .
- الاستثمار في العنصر البشري وتنمية قدراته باعتباره الهدف والوسيلة للتنمية المستدامة .
- الاستفادة من الموقع الجغرافي الليبي الذي يتوسط البحر المتوسط والعالم .
- الاخذ بالاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية للحد من استنزاف الموارد، والمحافظة عليها من التدهور.

11. المراجع :

1. غنيم، عثمان– أبو زنط، ماجدة ،(2007)،التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،عمان،دار الصفاء للنشر والتوزيع .
2. محمد،خالد المهدي الناجم، (2012)، رأس المال البشري كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
3. جلالة، احمد، (1995)، قضايا التنمية المدوامة والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السادس، العددان الاول والثاني،ص.25.
4. الهيئة العامة للمعلومات، (1995)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، منشورات الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس .
5. الهيئة العامة للمعلومات ، (1998)، الكتيب الاحصائي،النشرة السنوية، منشورات الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس .
6. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، (2003)،المسح الاقتصادي والاجتماعي بيانات الانفاق والدخل العائلي الجزء الثالث 2002-2003، منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،طرابلس.
7. برنامج الأمم المتحدة، (2008)، الأهداف التنموية للألفية في ليبيا نحو 2015، الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس.
8. مركز بحوث العلوم الاقتصادية،(2009)،قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي .
9. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2010)، الاقتصاد الليبي في ضوء التقارير والمؤشرات الدولية- دراسة وتحليل ما تم نشره من تقارير ومؤشرات خلال السنوات 2007- 2008- 2009 ،بنغازي.
10. *http:/ world bank: data. Albankaldawli.org \ indicator\er.ptd.tot.zs*
11. *http:/www world bank: data. Albankaldawli.org \ indicator\en.atm.co2e.kt*

.